المنصة النسوية في لبنان

بيان صحفي

المنصّة النسوية في لبنان تدعو إلى إصلاح القوانين لتعزيز وصول النساء والفتيات إلى العدالة والحماية في لبنان

بيروت، 25 تشرين الثاني 2026 – بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، دعت المنصّة النسوية في لبنان إلى اتخاذ خطوات فعلية لتعزيز وصول النساء والفتيات إلى العدالة والحماية، وذلك خلال مؤتمرها الوطني السنوي الثاني الذي عُقد في بيروت. وانعقد المؤتمر تحت شعار «لنتّحد لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات: لنضمن العدالة، لنحمِ الناجيات، لننهِ الإفلات من العقاب»، بمشاركة وزيرة الشؤون الاجتماعية ممثلة رئيس مجلس الوزراء ومس ونواب ومناصرات ومناصرين لحقوق النساء، بهدف الدفع قدمًا بالإصلاحات التشريعية، وتعزيز الاستجابة المؤسسية للعنف، وترجمة المطالب المستمرة بإحقاق حقوق النساء إلى التزامات ملموسة.

وسلّطت المنصّة الضوء على ٤ إصلاحات تشريعية ذات أولوية، تتمثل في إقرار قانون مدني موحّد للأحوال الشخصية؛ ومنع زواج الأطفال دون سن ١٨ عامًا؛ وضمان حق المرأة اللبنانية في منح جنسيتها على قدم المساواة مع الرجل؛ وإقرار قانون لحماية النساء من العنف الرقمي.

وقالت معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية السيدة حنين السيد، ممثلةً دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام: "أنا اليومَ هنا ممثلةً رئيسَ حكومةِ لبنانَ، وأشاركُ من موقعي الوزاريّ في اتخاذِ القراراتِ المتعلقةِ بمستقبلِ هذا البلدِ. لكنَّ القانونَ اللبنانيَّ لا يسمحُ لي، بصفتي أمًّا لبنانيةً، بأن أمنحَ ابنتي مريمَ جنسيةَ وطني. فكيفَ يمكنُ أن تكونَ المرأةُ شريكةً في حكمِ بلدِها، ولا تكونَ شريكةً كاملةً في نقلِ الانتماءِ إليه؟" وأضافت: "إنَّ الحركةَ النسويةَ اللبنانيةَ لم تقصّرْ في تحديدِ المطالبِ. وقد آنَ الأوانُ أن ننتقلَ من سؤالِ المجتمعِ المدنيِّ عمّا يطالبُ به، إلى سؤالِ الدولةِ عمّا أنجزتْه، وما الذي ستفعلُه بعدَ ذلك."

وقالت لورا صفير، رئيسة الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة ورئيسة لجنة حقوق الإنسان في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، متحدثةً باسم المنصة النسوية في لبنان: "إننا نريد لهذا المؤتمر أن يكون مساحة لإنتاج التزامات عملية، لا مجرد مساحة لتبادل الآراء والتوصيات. نريد أن نخرج منه برؤية واضحة، وخطوات محددة، ومسؤوليات موزعة، وآليات متابعة تضمن ألا تبقى المطالب حبيسة الأوراق، بل تتحول إلى سياسات وقوانين وممارسات تحمي النساء والفتيات وتصون حقوقهن."

وتكتسب هذه الإصلاحات أهمية أساسية في تمكين النساء والفتيات من ممارسة حقوقهن على قدم المساواة، والحصول على الحماية عندما تتعرض هذه الحقوق للانتهاك. ولا تقتصر أهميتها على النصوص القانونية، إذ تؤثر الضمانات التي توفرها القوانين في القرارات المتعلقة بالأسرة، والوصول إلى الخدمات العامة، والقدرة على الحصول على سبل انتصاف فعّالة. وربط المؤتمر بين المطالبة بالتغيير التشريعي وضرورة وجود مؤسسات قادرة على ضمان ممارسة هذه الحقوق فعليًا.

وقد قامت السيدة السيدة رغد حسونة، أخصائية في الدمج وناشطة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، من الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا بتعريف الحفل.

وشارك في النقاش الذي يسّرته السيدة ديانا مقلّد، شريكة مؤسسة وسكرتيرة تحرير منصة «درج» كل من النواب السيد الياس حنكش، والسيد جورج عقيص، والسيد إبراهيم منيمنة، إلى جانب ممثلات عن الجمعيات النسوية، وهنّ الأستاذة ليلى عواضة، محامية وشريكة مؤسسة في جمعية «كفى عنف واستغلال»، والسيدة رشا وزّي، مسؤولة الإعلام والحملات في التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني، والسيدة كريمة شبّو، مديرة حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي»، والسيدة حياة مرشاد، مؤسسة ومديرة جمعية «فيمايل».

تتألّف منصّة المجتمع المدني النسوي في لبنان من 48 منظمة حقوقيّة وناشطين وناشطات في مجال العمل النسوي. جمعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان هذه المنظمات والأفراد في أعقاب انفجار ٤ آب بهدف توحيد الجهود والنشاطات الداعمة لقضايا النساء . منذ إنشائها ، قام أعضاء وعضوات المنصّة بتنفيذ جهود متعدّدة للمناصرة والمساهمة في تطوير خطط الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار لبنان. تؤدي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان دور أمانة سرّ المنصة ، حيث يقتصر دورها على تسهيل عمل المنصة من دون التدخّل في القرارات أو المحتوى أو البيانات أو أي مواد يتمّ إنتاجها أو نشرها أو تقديمها من قبل المنصة .

المنصة النسوية في لبنان

وتناول النقاش الإصلاحات التشريعية الأربعة والخطوات اللازمة للمضي قدمًا في إقرارها داخل مجلس النواب. وسبق النقاش مداخلة تمهيدية قدّمتها المحامية والحقوقية منار زعيتر حول الثغرات القانونية القائمة التي تؤثر على النساء والفتيات في لبنان.

وقالت جيلان المسيري، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان: "وفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نعتزّ بشراكتنا مع المنصة النسوية، ونؤمن بأن دور الجمعيات النسوية لا يقتصر على تقديم الخدمات، بل يشمل أيضاً قيادة التغيير، والدفاع عن الحقوق، والمطالبة بالمحاسبة. وفي ظلّ تراجع التمويل وتزايد الاحتياجات، لا يكفي أن نشيد بصمود الحركة النسوية وإنجازاتها، أو أن نتوقّع منها تقديم المزيد بموارد أقلّ." وأكّد على ذلك سعادة غريغوري غاليغان، سفير كندا في لبنان، قائلاً: "إن النساء اللواتي ساهمن في مساعدة لبنان على تجاوز أصعب سنواته، يجب أن يكون لهنّ أيضاً صوت في رسم مستقبله . ومع اجتماع ممثلي الحكومة وأعضاء مجلس النواب وقيادات المجتمع المدني هنا اليوم، هناك فرصة حقيقية لترجمة سنوات من المناصرة إلى إجراءات تشريعية. وقد اختارت كندا دعم لبنان في هذا المسعى."

وتناول المؤتمر أيضًا التحديات التي تواجه النساء والفتيات خلال النزاعات والنزوح والتعافي من الأزمات. فقد شكّلت النساء والفتيات نحو ٥٢٪ من الأشخاص الذين نزحوا خلال التصعيد الذي شهده لبنان في آذار ٢٠٢٦، ما يسلّط الضوء على أهمية ضمان خدمات الحماية والوصول إلى العدالة والدعم الاجتماعي والفرص الاقتصادية خلال حالات الطوارئ وما بعدها.

وفي هذا السياق، وخلال الجلسة الحوارية الثانية التي يسّرتها السيدة جومانة مرعي، مديرة مكتب بيروت في المعهد العربي لحقوق الإنسان، تناولت المناقشات التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها من آثار النزوح، إلى جانب التدابير اللازمة لضمان استمرارية الوصول إلى خدمات الحماية والدعم وسبل العيش. ولم تقتصر المناقشات على المساعدات الطارئة والفورية، بل شملت مسؤوليات المؤسسات العامة والمجتمع المدني خلال مرحلة التعافي، بما في ذلك تحديد أوجه القصور في الاستجابات القائمة وتحسين الدعم المقدّم للنساء والفتيات اللواتي يواجهن عوائق إضافية في الحصول على المساعدة.

وكانت وزيرة الشؤون الاجتماعية السيّدة حنين السيّد والنائبة الدكتورة نجاة عون صليبا والسيدة جمانة حيمور، رئيسة دائرة تفتيش العمل والوقاية والسلامة في وزارة العمل، والسيّدة وحيدة غلاييني مديرة مركز عمليات الصحة العامة في وزارة الصحة والسيدة عبير شبارو، رئيسة الرابطة اللبنانية لسيدات العمل، والسيدة تمام مروة، المديرة التنفيذية للحركة الاجتماعية، من بين المشاركات اللواتي قدّمن وجهات نظر حكومية وبرلمانية ومجتمعية. وتناولت المناقشات سبل تعزيز التنسيق، وتوضيح المسؤوليات المؤسسية، ووضع آليات للمتابعة بما يضمن عدم تهميش النساء والفتيات في الاستجابة للأزمات وجهود التعافي.

وشهد المؤتمر أيضًا إطلاق الحملة الإعلامية للمنصّة النسوية في لبنان ضمن حملة ١٦ يومًا من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي لعام ٢٠٢٦، والتي تستمر حتى ١٠ كانون الأول، اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وقدّمت السيدة رلى مخايل المديرة التنفيذية لمؤسسة مهارات الحملة، مستعرضة أهدافها ورسائلها الإعلامية. وستنقل الحملة القضايا التي تناولها المؤتمر إلى حيّز المناصرة العامة، من خلال تسليط الضوء على تجارب النساء وإبقاء الاهتمام منصبًّا على الخطوات التشريعية والمؤسسية المطلوبة لما بعد المؤتمر.

تتألّف منصّة المجتمع المدني النسوي في لبنان من 48 منظمة حقوقيّة وناشطين وناشطات في مجال العمل النسوي. جمعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان هذه المنظمات والأفراد في أعقاب انفجار ٤ آب بهدف توحيد الجهود والنشاطات الداعمة لقضايا النساء . منذ إنشائها ، قام أعضاء وعضوات المنصّة بتنفيذ جهود متعدّدة للمناصرة والمساهمة في تطوير خطط الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار لبنان. تؤدي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان دور أمانة سرّ المنصة ، حيث يقتصر دورها على تسهيل عمل المنصة من دون التدخّل في القرارات أو المحتوى أو البيانات أو أي مواد يتمّ إنتاجها أو نشرها أو تقديمها من قبل المنصة .